مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد:27 عدد: 5 (رت 74) السنة: 2023

الجذور التأصيلية للتنمية المستدامة

Roots of sustainable development

د.عبد الرحمان قاري[1]
جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة
kariabderrahmane@yahoo.com

بن الذيب فؤاد
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة
Fouadbendib34@gmail.com

تاريخ الوصول 2023/04/21 القبول 2023/07/25 النشر على الخط 2023/09/15
Received 21/04/2023 Accepted 25/07/2023 Published online 15/09/2023

ملخص:

مرت التنمية المستدامة بعدة مراحل حتى أصبحت تعبر عن ما تعبر عنه الآن؛ فقد كانت الدولة الإسلامية في العصور الوسطى سبّاقة في مجال التنمية، وقبلها في صدر الإسلام، أين كانت هذه التنمية موجودة كفكر، ومبادئ، ومنهج، في سبيل تحقيق الحياة الطيبة، ولكن كمصطلح مضبوط لم يظهر إلا مع ظهور العلامة ابن خلدون- رحمه الله- تحت مسمى "العمران" في كتابه المقدمة أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، إلى أن جاءت مؤتمرات التنمية المستدامة قصد صياغة هذه العملية في مصطلح يعبر عنها بغرض إزالة الغموض المحيط بها، وفتح مجال البحث أمام المهتمين من أجل تطويرها والتمييز بينها وبين التنمية، ذلك أن التنمية المستدامة تحمل في معناها ما هو أكبر من التنمية؛

وعليه فقد جاءت هذه الورقة البحثية قصد تبيان الأصل الحقيقي للتنمية المستدامة، وجذور العملية باعتبار التطبيق، ثم التسمية، لتخرج بعدة نتائج أهمها:

- إن الجذور التأصيلية للتنمية المستدامة مرتبطة مباشرة بالإنسان، هذا الأخير الذي يرجع في أصل خلقته إلى الإسلام، مصداقا لقوله تعالى:﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾، وقوله –صلى الله عليه وسلم-: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه».

الكلمات المفتاحية: التنمية، الحياة الطيبة، منظمة الأمم المتحدة، أبعاد التنمية المستدامة، البيئة.

Abstract:

S.D went through a lot until it became what it expresses now; The Islamic state in Middle Ages was a pioneer in the field of development, and before it in the early days of Islam, where this development was present as thought, principles, and methodology, in order to achieve good life, but as an exact term that did not appear except with "Ibn Khaldun"s Introduction under name of "Umran" in the late eighteenth century AD, until S.D conferences came to try to formulate this process in a term that expresses it in order to remove the ambiguity surrounding it, and open the field of research for those interested in order to develop it and distinguish between it and development, because S.D carries in its meaning what is more than development; Accordingly, this paper come out with several results, the most important one is:

- The roots of sustainable development are directly related to the human being, this one who's refers to the origin of its creation to Islam, in accordance with the Almighty saying: ﴿The religion considered by ALLAH is Islam﴾.

Keywords: *Development, Good Life, United Nations Organization, dimensions of S.D, environment.*

[1] – المؤلف المراسل: قاري عبد الرحمان البريد الإلكتروني: **kariabderrahmane@yahoo.com**.

1. مقدمة:

يعبر مصطلح التنمية في مضمونه السطحي عن عملية النمو، فعندما نقول: نما الغصن، أو نمت الشجرة، فإننا نقصد بذلك التطور الايجابي للنامي المرتبط بالزمن، ولما كانت المصطلحات متداخلة في شتى العلوم نشأ ميدان خاص من العلوم يسمى بـ'علم التنمية'، ذلك العلم الذي يدخل في تكوين جميع الميادين العلمية الأخرى؛ فكل علم من العلوم يسعى إلى التطوير الايجابي الخاص به، ويأتي ذلك تباعاً، فلا يُعقل أن يكون الفرع من العلم المحدد قد وصل إلى ما وصل إليه لولا المرور بمراحل مرتبطة أساساً بعنصر الزمن، وهو المجال الزمني الذي يحتاج إليه أي علم في عملية صياغته وتطويره، ومن هذه العلوم: علم الاقتصاد، علم الاجتماع، وعلوم البيئة، وغيرها.

ثم طال هذا التطور علم التنمية في مسيرته نحو التغيير الإيجابي، فكان ذلك من خلال: التعديل المباشر في المفردات الداخلية لعلم التنمية؛ والذي نتج عنه التطور العلمي للتنمية المرتبط بعامل الزمن، أو بالتعديل المضاف لعلم التنمية؛ بأن تُركب مفردة مشتقة من علم آخر إلى لفظة التنمية، فنتج عن هذه الثنائيات المركبة العديد من الميادين العلمية الأخرى المختصة في دراسة تنمية تلك المفردة العلمية المضافة، ومن هنا أُدخلت مفردة "المستدام" إلى التنمية، ونشأت التنمية المستدامة، وعليه جاءت هذه الدراسة في محاولة للإجابة عن الإشكالية: **إلى أي ماضٍ يرجع تطبيق ما يعرف اليوم بالتنمية المستدامة؟ وكيف صارت تعبر عما تعبر عنه اليوم؟**

وللإجابة عن هذا السؤال تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، لاختبار الفرضيات:

- مصطلح التنمية المستدامة حديث مقارنة بتاريخ أول استعمال له، بالرغم من قدم تطبيق جوهرها.
- يعتبر المسلمون هم أول من طبق التنمية المستدامة بما تحمله من معاني اليوم، بالرغم من عدم الاصطلاح عليها بذلك.
- اختلف العلماء حول تعريف التنمية المستدامة مما أدى إلى محاولة التفرد بها كل حسب تخصصه المرتبط ببعده المحدد من قبل واضعي أسسها.

وتهدف هذه الدراسة في الأساس إلى:

- التنبيه إلى جوهر الإسلام، والإشارة إلى الحياة الدنيوية التي يريدها لأتباعه المسلمين.
- بيان أن الإسلام هو أول من سعى إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المقررة، دون التركيز على تسميتها.
- الإشارة إلى الرابط الوثيق بين الفطرة التي جُبِل عليها الإنسان والإعلان الأول عن التنمية المستدامة.
- التعريف بالتنمية المستدامة والإشارة إلى سعي العلماء المتخصصين وفق الأبعاد الثلاثة إلى التفرد بها على حساب البعدين الآخرين، وهو أمر خاطئ.
- بيان أن التنمية المستدامة عبارة عن عملية مواءمة بين أبعاد حيوية ثلاثة تضمن الشمول بينها مجتمعة، وإن لم يتحقق هذا الشمول أثر ذلك سلباً على جوهر هذه العملية.

وقصد تحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث والإجابة عن إشكاليته المبينة أعلاه تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور؛ الأول: يوضح الأصل التطبيقي للتنمية المستدامة الذي يربطها مباشرة بالمذهب الإسلامي، الثاني: يبين التدرج التاريخي لظهور مصطلح التنمية

المستدامة وفقاً لواضعيه، على رأسهم منظمة الأمم المتحدة، والثالث: يعطي التعريف التفصيلي لمصطلح التنمية المستدامة ويربطها بأبعادها وفق نظرة كلٍّ من علماءِ كلٍّ بعد.

2. ظهور مفهوم التنمية المستدامة كأسلوب مطبق:

جاء القرآن الكريم حاثًّا على عمارة الأرض، ومؤكداً على أن الهدف من خلق الإنسان هو عمارتها، مصداقاً لقوله تعالى:﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾[1]، وقوله:﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[2]، وبهذا كان الإنسان خليفة الله في عمارة أرضه.

1.2. الفكر التنموي في صدر الإسلام:

أثناء الحديث تحت هذا البند فإننا نعود بالزمن إلى أربعة عشر قرن ونصف القرن تقريباً كانت سنة النبي –صلى الله عليه وسلم–، والصحابة –رضوان الله عنهم– من بعده، العمل بما أمر الله –عز وجل– به، فكان –صلى الله عليه وسلم– يدعو أصحابه إلى عمارة الأرض، فأقام نظاماً اقتصادياً لا يخلو من الجانب الاجتماعي، مثاله: جباية الزكاة التي تتجلى في بعدها الاقتصادي والاجتماعي، وأشار على الصحابة بالوقف، ومن أمثلته قصة سيدنا عمر –رضي الله عنه– والأرض التي أصابها بخيبر وأراد أن يتصدق بها، فأشار عليه –صلى الله عليه وسلم– بقوله: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا»[3]، ليتحقق بذلك الجانب الاقتصادي والاجتماعي للوقف، وكانت له العديد من الوصايا للصحابة، والتابعين، وكافة المسلمين، فيما يخص الجانب البيئي، ومنها قوله: «إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبِيَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ»[4]، كذلك في حالات الحرب والغزوات كان يشير –عليه الصلاة والسلام– على أصحابه بأن "لا يقطعوا شجرة"، وهذا من حرصه –صلى الله عليه وسلم– على البيئة من خلال وصاياه.

ثم جاءعهد الصحابة، والخلافة الراشدة، فلم يخالفوا ما وصى به النبي –صلى الله عليه وسلم–في حياته، باعتبار وصاياه منهج حياة لا تتوقف بوفاته –عليه الصلاة والسلام–.

هذا ما تجلى خلال خلافة أبي بكر الصديق –رضي الله عنه–؛ حيث عُرفت فترة خلافته بقصر مدتها، وانشغاله بحروب الردة ضد اللذين منعوا إعطاء الزكاة، بادعائهم أنها كانت تُجبى للرسول –صلى الله عليه وسلم–، وهذا النوع من الناس هم الذين آمنوا بالزكاة ولكنهم لم يؤمنوا بمصارفها. إلا أن الدولة الإسلامية قامت وتأسست خلال خلافة أبي بكر الصديق –رضي الله عنه–باعتبار

---

[1] سورة هود، الآية:61.

[2] سورة البقرة، الآية: 30.

[3] أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج05، ط03، دار الفيحاء، سوريا،2000، باب: الشروط في الوقف، رقم:2737، ص435.

[4] أبو عبد الله أحمد بن حنبل 'الإمام أحمد'، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ج20، ط01، مؤسسة الرسالة، سوريا، 2001، باب: مسند أنس بن مالك"، رقم: 12981، ص296.

حروب الردة دعوة الإسلام الثانية بعد دعوته –صلى الله عليه وسلم– الأولى، والتي كانت متمثلة في مقاومة الشرك، وبحيث كان الانتصار على فتنة المرتدين فتحاً جديدا لهذا الدين كالذي كان حين أوحيَ به إلى سيدنا رسول الله –صلى الله عليه وسلم–.

هذا ما انشغل به سيدنا أبو بكر –رضي الله عنه–، ولم يتسع له الوقت لإقامة نظام الدولة الإسلامية، حيث أنه لم يغير أي شيء في النظام الذي كان في عهد النبي –صلى الله عليه وسلم–، فتولى بيت مال المسلمين أبو عبيدة بن الجراح –رضي الله عنه– الذي كان متوليه في عهد النبي –صلى الله عليه وسلم–، ووُلِيَ القضاء سيدنا عمر –رضي الله عنه– المشهور بعدله وهو نفس الرجل الذي كان في عهده –صلى الله عليه وسلم–.

ثم توفي الخليفة الأول سيدنا أبو بكر –رضي الله عنه–بعد سنتين ونصف من توليه الخلافة، وتولاها من بعده سيدنا عمر بن الخطاب–رضي الله عنه–في عشر سنوات تلتها، واتسمت خلافته بالكثير من الانجازات في مجال العمارة، "ومن يكتب تاريخ عمر –رضي الله عنه–فقد يجد في النهاية أنه كتب تاريخاً لأول من صنع كذا، وأول من أوصى بكذا، حتى ينتهي بسرد هذه الأوليات إلى العشرات"[1]، فمن أهم انجازاته التنموية خلال خلافته أنه "أول من أنشأ الدواوين: ديوان الإحصاء، ديوان الخراج، ديوان الحسبة، وأضف إلى ذلك أنه أقام المؤسسات التي لم تكن قائمة قبل عهده، فأنشأ البريد، وبيت المال، ومرابط الثغور، ومصنع السكة لضرب النقود، وحارب الفقر وحرص على القضاء عليه، من خلال تصميم نظام اقتصادي يعتمد على الغني والفقير سواء"[2]، فكان مما قال: "لَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، لأَخَذْتُ فُضُولَ أَمْوَالِ الأَغْنِيَاءِ، فَقَسَمْتُهَا عَلَى فُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ"[3]، "كما أنه أول من أسس نظام "الوقف الخيري" كما هو معروف في عصرنا، فأنشأ بيت الدقيق لإعانة الجياع الذين لا يجدون طعاماً"[4]، هذا مِمَّا كان منه من الإسهامات في الجانب الاقتصادي.

أما عن الجانب الاجتماعي فقد عُرِفَ بعدله –رضي الله عنه–، ولم يرض أن يحابيَ نفسه أو خاصته من أهله والأقربين عن غيرهم ممن وُلِّيَ أمرهم، وهذا واضح في قصته[5] مع ابنه عبد الرحمن الذي كان في مصر ووقع في معصية شرب الخمر، فجاء واليها حينئذ عمرو بن العاص، وأراد منه أن يقيم عليه الحد، فأقامه، فلما سمع عن ذلك سيدنا عمر–رضي الله عنه–وهو قد كان في المدينة، أرسل في طلب ابنه، فلما جاءه أقام عليه الحد مرة أخرى إلى تتمة القصة، "وكان له في الأخلاق الاجتماعية منهجاً يغلب عليه عدله المعروف به، فإنه كان يكره أن يكشف المرء من أخيه ما يستره عنه وينهى أن يُظنَّ بكلمة شراً وأن يتحرى الخير فيها ولو كان قليلاً"[6].

وفي مجال البيئة، وعمارة الأرض كذلك؛ فهو من أعطى مخططاً لبناء مدينة الكوفة في العراق، واختار لها موقعاً يناسب الجند الذين لم يتعودوا مناخ المدينة، ولم يلائمهم مناخ معسكرهم، "فأشار عليهم أن تبلغ مناهج المدينة أربعين ذراعا وما يليها ثلاثين ذراعاً، وما

[1] عباس محمود العقاد، **عبقرية عمر**، تحقيق: إبراهيم الصابر، ط01، دار التقوى ودار العلم والمعرفة، مصر، 2016، ص24.

[2] المرجع السابق نفسه، ص188.

[3] أبو جعفر الطبري، **تاريخ الطبري "تاريخ الأمم والملوك"**، ج 04، ط02، دار التراث، لبنان، 1967، ص226.

[4] عباس محمود العقاد، **عبقرية عمر**، مرجع سابق، ص 191. بتصرف.

[5] المرجع السابق نفسه، ص ص: 44–46. بتصرف.

[6] المرجع السابق نفسه، ص187.

بين ذلك عشرين، وأن لا تنقص الأزقة عن سبع أذرع ليس دونها شيء، وأن لا يرفع بناء الدور... فبنيت الكوفة على هذا التخطيط"[1]، وأمر ببناء البصرة عند ملتقى النهرين فبنيت، وهذا بعد إعطاء التخطيط، واختيار الموقع، كما كان الأمر بالنسبة للكوفة، "كما أنه يعتبر أول من أمر بوصل البحر الأحمر بنهر النيل، في إشارة منه إلى والي مصر حينها عمرو بن العاص أن يحفر خليجاً بين النيل وبحر القلزم، وسُمِّيَ خليج أمير المؤمنين"[2].

ثم قُتل سيدنا عمر–رضي الله عنه–وهو قائم يصلي بالناس فجراً، وخلفه سيدنا عثمان بن عفان–رضي الله عنه–، وأشهر ما عرف به هو جمع القرآن الكريم على قلم واحد، وحرق باقي النسخ الأخرى، هذا القرآن الذي يعتبر دستور الدولة الإسلامية الداعي لعمارة الأرض، والذي يرى الإنسان خليفة الله فيها.

اتسمت فترة الخلافة في عهد سيدنا عثمان بن عفان–رضي الله عنه–بالصعوبة، فقد شابهت إلى حد كبير خلافة أبي بكر الصديق –رضي الله عنه–، ولكن على الصعيد الخارجي للدولة الإسلامية؛ وهذا راجع إلى ما وَرَّثَتهُ خلافة سيدنا عمر –رضي الله عنه–من اتساع الرقعة الجغرافية للدولة الإسلامية، ومعاهدات السلام مع الفرس والروم التي ما لَبِثت أن شاع خبر وفاته –رضي الله عنه–في البقاع حتى فُسِخت، واستُبيحَت الهدنات، فكان عبء هذا كله واقع على الخليفة الجديد للمسلمين سيدنا عثمان بن عفان–رضي الله عنه–، وكان عبأً كبيراً على رجل جاوز السبعين من عمره، أضف إلى ذلك الفتن التي ظهرت داخل الدولة الإسلامية.

إلّا أن إسهاماته التنموية رغم ذلك حاضرة سواء قبل توليه الخلافة أو بعدها، فهو الذي أوقف بئر رومة على المسلمين بعد أن اشتد بهم العطش، وكان مالكها يهودي يمنع عنهم الشرب إلا بمقابل من المال، وتجدر الإشارة إلى أن ريع هذا الوقف لا يزال مستمرا حتى الآن؛ فقد استُثمر هذا الوقف –الذي يعتبر الوقف الأطول عمراً في الإسلام– ووُسِّع، وزُرعت فيه النخيل إلى ما يزيد عن 1550 نخلة، وللإشارة فإن سيدنا عثمان بن عفان هو الصحابي الوحيد الذي يمتلك حساباً بنكيا باسمه، فقد كان ريع الوقف يُدفع نصفه للفقراء والمساكين 'بعد اجتماعي'، والنصف يستثمر في توسعة الوقف، إلَّا أنه قد سجل فائض في السيولة الناتجة عن هذا الوقف 'بعد اقتصادي'، ما اضطر الحكومة السعودية أن تُنشئ هذا الحساب البنكي باسمه–رضي الله عنه–، وسُميت الواحات المحيطة بالبئر والأراضي التابعة للوقف بمزرعة عثمان بن عفان، وضُمِّنَت عيادة بيطرية لرعاية الحيوانات وعلاجها 'بعد بيئي'.

وبعد توليه الخلافة لم يثبت عنه–رضي الله عنه–أنه أنفق المال في غير الصالح العام، بل كان يزيد من ماله الخاص، "فقد كانت له سياسة اقتصادية يُلاحظ فيها تدبير المرافق العامة، وتسيير التجارة، والعمارة، ومنها: إصلاح ميناء جدة، وتمهيد الطريق، وإقامة الشرطة في المخافر، وتنظيم الأسواق"[3].

إلى أن كانت وفاته–رضي الله عنه–والتي اتسمت بالخيانة، والبشاعة، والصدمة العنيفة، واعتبارها كذلك لأنها كانت من أتباعه من المسلمين في حق شيخ تجاوز الثمانين من عمره، وتعدت بشاعة هذه الجريمة بشاعة قتل سينا عمر–رضي الله عنه–، باعتبارها حدثت من أتباعه من المسلمين، أما سيدنا عمر–رضي الله عنه–وعلى الرغم من بشاعة القتل فقد كانت من غير المسلمين.

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص192.

[2] المرجع السابق نفسه، ص193. بتصرف.

[3] عباس محمود العقاد، **عبقرية عثمان بن عفان ـ"ـ**، تحقيق: إبراهيم الصابر، ط01، دار التقوى ودار العلم والمعرفة، مصر، 2016، ص213.

تولى الخلافة بعده سيدنا علي بن أبي طالب –رضي الله عنه–وعُرفت خلافته بالفتنة الداخلية بين أتباعه وأتباع سيدنا معاوية بن أبي سفيان –رضي الله عنه–، وبقصر مدتها مقارنة بسابقيه من الخلفاء.

"كانت سياسة الإمام علي–رضي الله عنه–بأن جعل الدين موضوعاً من موضوعات التفكير والتأمل، ولم يقصره على العبادة وإجراء الأحكام، إذ عَرف عصره أناساً فقهوا الدين ليُصححوا عباداته ويستنبطوا منه أقضيته وأحكامه، فقد امتاز سيدنا علي–رضي الله عنه–عليه بالفقه الذي يراد به الفكر المحض، والدراسة الخالصة، وأمعن فيه ليغوص في أعماق الحقيقة العلمية"[1].

عُرفت خلافته بكثرة الوصايا التي كان يبعثها للولّاة في بقاع الدولة الإسلامية، فبعد أن نقل عاصمة الخلافة من المدينة إلى الكوفة ركز على النصح للولاة وإرشادهم، وكان من نظرته الاقتصادية أن جعل دستوراً له في تحصيل الضرائب المفروضة على الناس بأن النظر في عمارة الأرض أبلغ من النظر في تحصيل الضريبة، لأن تحصيل الضريبة دون عمارة الأرض يؤدي إلى خراب الأرض وهلاك العباد، وهذا ما يبدو جلياً في وصيته لواليه: "ولتكن نظرتك في عمارة الأرض أبلغ من نظرتك في استجلاب الخراج؛ لأن ذلك لا يُدرك إلا بالعمارة، ومن جلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد، وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً، وإنما يؤتى خراب الأرض من إعواز أهلها"[2]

يفهم المتأمل في هذه الوصية والناظر إليها بعين التنمية المستدامة، أن سيدنا علي–رضي الله عنه–يدعو واليه من خلالها إلى إقامة أبعاد التنمية المستدامة؛ حيث ظهر البعد الاقتصادي من خلال وضعه نظاماً لجباية الضرائب، وكذلك راعى البعد البيئي من عمارة الأرض بتعليق جباية الضرائب بعمارتها، وإلَّا فإن ذلك سوف يُفضي إلى الإضرار بالمنظومة الاقتصادية، فلا يقام البعد الاقتصادي بدون البيئي المتمثل في عمارة الأرض وزراعتها، ثم يجعل كلاً من البعدين الاقتصادي والبيئي في خدمة الإنسان، فالإخلال بالعمارة والجباية –البيئي والاقتصادي– يؤثر على حياة الإنسان والمجتمع "إعواز أهلها" ممثَّلاً بذلك في البعد الاجتماعي، فتعتبر هذه الوصية دعوة صريحة منه إلى واليه بإقامة التنمية المستدامة بمفهومها الحالي، حتى وان لم يُصطلح عليها بذلك حينها.

ومن كتاباته للأشتر النخعي لما ولاه مصر: " بِسْمِ اَللَّهِ اَلرَّحْمَنِ اَلرَّحِيمِ هَذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اَللَّهِ عَلِيٌّ أَمِيرُ اَلْمُؤْمِنِينَ مَالِكَ بْنَ اَلْحَارِثِ اَلْأَشْتَرَ فِي عَهْدِهِ إِلَيْهِ حِينَ وَلاَّهُ مِصْرَ، جِبَايَةَ خَرَاجِهَا. وَجِهَادَ عَدُوِّهَا، وَاِسْتِصْلاَحَ أَهْلِهَا، وَعِمَارَةَ بِلاَدِهَا... "[3]، وفي هذا أمر صريح منه –رضي الله عنه–لواليه بمصر بعمارة الأرض.

ثم تحول نظام الحكم في الدولة الإسلامية من الخلافة إلى المملكة، وبدأت بمعاوية بن أبي سفيان–رضي الله عنه– ودولة الأمويين، فكان عهد الخلافة ثلاثين سنة؛ فهذه سنتين ونصف لسيدنا أبي بكر الصديق–رضي الله عنه–، تليها عشر سنوات وأشهر خلافة سيدنا عمر–رضي الله عنه–، ثم سيدنا عثمان بن عفان–رضي الله عنه–في اثنتي عشر سنة وأشهر، وخاتمة بسيدنا علي–رضي الله عنه–بخمس سنوات.

---

[1] عباس محمود العقاد، **عبقرية علي "**، تحقيق: إبراهيم الصابر، ط01، دار التقوى ودار العلم والمعرفة، مصر، 2016، ص51.

[2] المرجع نفسه، ص 179.

[3] ابن أبي حديد، **شرح نهج البلاغة**، تحقيق: محمد عبد الكريم النمري، ط01، دار الكتب العلمية، لبنان، 1998، ص4727.

2.2. الفكر التنموي عند ابن خلدون:

اختُصَت كتابات ابن خلدون عموماً بالجانب الاجتماعي، إلا أنها لم تغفل ما يكون معها من تبعات اقتصادية وبيئية، فبالرغم من أنه مختص في علم الاجتماع، إلا أنه من أوائل العلماء الذين خُصّت كتاباته بالمسائل الاقتصادية من خلال دراسة معمقة في "المقدمة"، حيث سبق آدم سميث في كتاباته، فيمكننا أن نعتبره هو أبو الاقتصاد السياسي؛ فآدم سميث وكتابه ثروة الأمم كان (1776)، وابن خلدون توفي (1406)، سابقاً بذلك كتابات آدم سميث بقرابة ثلاثة قرون مضت، فوضع دعامتين أساسيتين* لقيام الحضارة والعمران: دعامة سياسية اجتماعية، ودعامة اقتصادية.

أما بالنسبة إلى التبعات الاقتصادية والبيئية، فهو يربطها بشكل مباشر بالمجتمع في مزيج متجانس، حيث يرى ابن خلدون أن الإنسان هو المؤثر والمتأثر من مزج هاته الأبعاد، فيكون تأثيره ايجابياً أو سلبياً حسب استغلاله للموارد، من خلال تقديمه لنظرية "التطور التصاعدي الطبيعي للمجتمع" والتي تنص على أن: "حياة البدو هي الطور أدنى، وحياة المدينة هي الطور الأعلى من تطور المجتمع، ويشرح من خلال هذه النظرية كيف أن تحول المجتمع البدوي إلى مجتمع مدني إنما هو نتيجة تطور محدد لقاعدة المجتمع المادية، نتيجة تراكمات حياتية محددة، وهكذا فإن المرحلة العليا للحياة الاجتماعية ما هي إلا نتيجة لتطور المرحلة الدنيا، فالمجتمع يلازمه التطور التقدمي نتيجة تراكمات حياتية محددة"[1].

ويتأثر الاقتصاد بالمجتمع، والمجتمع بالاقتصاد في علاقة طردية، وكلاهما يؤثر ويتأثر بالبيئة، ويتضح هذا من خلال طرحه حول عملية العمران وكيف أنها عملية متكررة كلما وصلت إلى ذروتها تعاود الدورة من جديد وهكذا، يقول في كتابه المقدمة: "وقد تبين أن المكاسب إنما هي قيم الأعمال كثرت قيمها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة، ودعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق في: المساكن، والملابس، واستجادة الآنية والماعون، واتخاذ الخدم والمركب، وهذه كلها تُستدعى بقيمها، وتختار المهرة في صناعتها والقيام عليها، فَتَنْفُقُ أسواق الأعمال والصنائع ويكثر دخل المصر وخروجه.. ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية، ثم زاد الترف تبعاً للكسب وزادت عوائده وحاجاته، واستُنبِطَت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية، ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول، وكذا بالزيادة الثانية والثالثة "[2].

3. تطور مفهوم التنمية المستدامة كمصطلح.

تَمّ تناول مفهوم وتحديات التنمية المستدامة في العديد من الدراسات مثل: "استراتيجية المحافظة على العالم"، كما نشرها: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة "IUCN"*، والصندوق العالمي للطبيعة "WWF"**، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "UNEP"*** في العام

*دعامة سياسية اجتماعية: بينها من خلال المقدمة في فصل: أن العمران البشري لابد له من سياسة ينظم بها أمره، ودعامة اقتصادية: يبينها من خلال: تبيانه لضرورة سعي الناس للكسب.

[1] أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي، **دراسات في تاريخ الثقافة العربي "القرن 5–15"**، 1982، ترجمة: أيمن أبو شعر، دار التقدم، روسيا، 1989، ص ص: 355–357. بتصرف.

[2] عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ب.ط، دار الشعب، مصر، 1950، ص399.

*The World Conservation Union
** World Wide Fund for natural
***United Nation Environment Programme

(1980)، وتقرير العناية بالأرض عام (1987)، كما نوقش المفهوم في مؤتمرات الأمم المتحدة في ستوكهولم عام (1972)، وريو عام (1992)، وجوهانزبورغ عام (2002)[1].

"وثمة إشارات قديمة لهذا المفهوم تدور حول ضرورة الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني لعملية التنمية، ككتابات 'مالتس' أواخر عام (1700) حول خطورة تزايد السكان في صورة متتالية هندسية في حين ينمو الغذاء في صورة متتالية عددية على نحو يهدد مسار عملية التنمية"[2]، ولكن تزايد الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة كان في بداية السبعينيات من القرن العشرين، في السعي من أجل الربط بين البيئة والتنمية.

"اهتم المجتمع الدولي بمفهوم التنمية المستدامة خلال عقد السبعينات في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية المنعقد في ستوكهولم- هولندا، عام (1972)، والذي ركز أساساً على قضايا البيئة التي كانت واضحة بصورة كبيرة في الشمال، وارتبطت بالتنمية الصناعية والنمو المتسارع لمعدلات الاستهلاك"[3]. "وفي نفس العام أصدر 'نادي روما' تقريره الفريد 'حدود النمو'، الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل، وأن استنزاف الموارد البيئية غير المتجددة 'رواسب معادن، حقول النفط والغاز الطبيعي، طبقات الفحم' يهدد المستقبل"[4].

"برز الاهتمام بما عُرف فيما بعد بالتنمية المستدامة في إعلان كوكويوك "CocoyocDeclaration"*، الصادر عام (1974)، والذي أوضح أهمية احترام القيد الداخلي المرتبط بإشباع الحاجات الأساسية للإنسان للقيد الخارجي، والذي قُصِد به قدرة الأرض على الحمل،كما انتشر الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة في العالم الثالث نتيجة لتعثر الكثير من السياسات التنموية المطبقة فيه، والتي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية وتردي الإنتاجية وخصوصاً في القطاع الصناعي، كذلك اتساع الفجوة الاجتماعية في عدد كبير من الدول"[5].

"تشكل في عام (1975) مجموعة الحفاظ على النظام البيئي: 'Ecosystem Group Conservation' والذي يُعبّر عن الاندماج بين: الـ IUCN، الـ UNEP، الـ UNESCO، والـ FAO*"[6]، والذي يعمل أساسا على استراتيجية من أجل الحفاظ على البيئة. وكانت أهم الأهداف التي عملت عليها هذه الاستراتيجية: "الحفاظ على العمليات الايكولوجية الأساسية وأنظمة دعم الحياة، والحفاظ على التنوع الجيني، وضمان الاستخدام المستدام للأنواع والنظم الايكولوجية"[7].

---

[1] خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، ط01، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص ص 138-139.

[2] علا محمد الخواجة، **العولمة والتنمية المستدامة**، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة،ج01، ط01، منظمة اليونسكو UNISCOوالأكاديمية العربية للعلوم، 2006، ص414.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] صالح عثمان، **محطات تاريخية في الكفاح البيئي**، مجلة البيئة والتنمية، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، مجلد خاص، 2002، ص23.

* إعلان نشر في ملتقى الأمم المتحدة في 23 أكتوبر 1972، وجاء فيه اتفاقات عالمية من أجل "الاستعمال الأمثل للموارد والبيئة، استراتيجيات التنمية".

[5] علا محمد الخواجة، مرجع سابق، ص414.

*the united national Food and Agriculture Organization.

[6] W M-Adams،**Green Development**،3rd edition،2009،Taylor&Francis e-library،USA،P65.

[7] IUCN & UNEP & WWF & FAO & Unesco،**World Conservation Strategy "WCS"** ،UK،1980،P6.

وفي عام (1976) قامت لجنة من كبار الشخصيات العالمية المهتمة بالأوضاع الاقتصادية والتي كان منسقها جان تنبرجن ' Jan Tinbergen'، بوضع تقرير شامل بعنوان 'Rio :Reshaping The International Order'**، قُدِّم إلى نادي روما حول إعادة صياغة النظام العالمي بهدف تناول موضوع غاية في الأهمية بالنسبة للأجيال الحالية والمستقبلية، وهو موضوع: إزالة الظلم الواضح والمتواصل في نظام العلاقات الدولية بين الدول والشعوب، بغية إنشاء نظام دولي جديد يصبح فيه للجميع حق غير قابل للتنازل في حياة لائقة ومريحة.

وفي عام (1980) وُضعت المحاولة الحقيقة الأولى لتعريف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات العالمية للحفاظ على البيئة، والتي أوضحت ضرورة التكامل بين قيم الحفاظ على البيئة وعملية التنمية. وأشارت إلى أنه: "حتى تصبح التنمية مستدامة ،لابد أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية، الاجتماعية، والاقتصادية كذلك، وقاعدة الموارد الناضبة والمتجددة"[1]، "وفي نفس العام صدرت وثيقة الاستراتيجية العالمية للصون "WCS"*، التي نبهت الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة وقدرة النظم البيئية على العطاء"[2].

"إلا أن الاستراتيجية العالمية للحفاظ على البيئة تم انتقادها لتركيزها باستمرار على الاستدامة البيئية، وليس التنمية المستدامة، كذلك أكدت الاستراتيجية الدولية للحفاظ على البيئة أن التنمية المستدامة تُمكِّن من الحفاظ على العمليات الايكولوجية السياسية، والنظم الداعمة للحياة، والمحافظة على التنوع الجيني، وعلى استمرار الفصائل والنظم الايكولوجية"[3].

"وفي عام (1983) صدر تقرير شهير آخر حول 'التعاون من أجل نهضة دولية'**، وضعته مجموعة من الشخصيات الدولية المرموقة برئاسة فيلي برانت Willy Brant المستشار الألماني السابق، وفي ديسمبر من نفس العام أنشأ التجمع العام للأمم المتحدة ' UN general assembly' لجنة سميت باللجنة العالمية للتنمية والبيئة 'WCED'***، تترأسها رئيسة وزراء النرويج آنذاك Gro Harlem Brundtland"[4].

"وفي أكتوبر عام (1986) أشارت الرئيسة Gro Harlem Brundtland في محاضرة لها، إلى أن التنمية المستدامة لها أبعاد متعددة، وتتطلب؛ أولاً: مكافحة الفقر والحرمان، ثانياً: الحفاظ على قاعدة الموارد وتحسينها، والتي يتأكد من خلالها استمرار خفض

** حدد واضعو هذا التقرير أهم المشكلات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف المنشود، وهي: السباق نحو التسلح ونفقاته الباهضة، ونمط زيادة السكان عالمياً، وسوء توزيع المواد الغذائية عالمياً، ونمط هجرة السكان من الريف إلى المدينة، والأزمة البيئية المتصاعدة، وأزمة النظام النقدي العالمي الذي يعتمد بشكل مفرط على العملة الأمريكية، وأزمة الموارد الطبيعية، وضرورة استغلال الفضاء وموارد البحار بطريقة رشيدة، وضرورة نشر العلم والتكنولوجيا، والوعي بوجود ترابط بين المجتمعات مهما كان شأنها السياسي، والعمل على إدارة المنظمات الدولية على أساس مزيد من الديمقراطية والتضامن.

[1] علا محمد الخواجة، مرجع سابق، ص414.

*World Conservation Strategy

[2] William M-lafferty & Oluf Langhelle،**Towards Sustainable Development**،1st edition،Macmillan Press LTD،UK،1999،P6.

[3] علا محمد الخواجة، مرجع سابق، ص414. بتصرف.

** ندد هذا التقرير في مقدمته بمستوى نفقات التسلح وأشار إلى خطر تدمير الانسانية، ليس فقط نتيجة السباق العالمي نحو التسلح وانما أيضا نتيجة استغلال الموارد الكلية وتدميرها.

*** World Commission on Environment and Development

[4] Ipid،W M-Adams،P75.

معدلات الفقر، ثالثاً: توسيع فكرة التنمية ليشمل النمو الاقتصادي، التنمية الاجتماعية والثقافية، وتتطلب رابعاً: تضمين الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عملية صنع القرار على كافة المستويات"[1].

وفي عام (1987) أصدرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة "WCED" تقرير "مستقبلنا المشترك–The Brundtland Report"، كانت رسالة هذا التقرير الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية تلبية الحاجات المشروعة للناس، في حاضرهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية.

"وكانت أهم الأهداف التي أشار إليها هذا التقرير: وضع الأهداف البيئية واللوائح والحوافز والمعايير، استخدام أكثر فاعلية للأدوات الاقتصادية، توسيع التقييمات البيئية، تشجيع العمل من أجل الصناعة، وتعزيز الجهود الدولية لمساعدة الدول النامية"[2].

وقبل عام من تقرير بروتلاند "The Brundtland Report" مستقبلنا المشترك، دعا الIUCN لانعقاد ملتقى دولي في أوتاوا–كندا، قصد مناقشة التقدم منذ إعلان إستراتيجية حفظ العالم "WCS"، وكذلك من أجل مراجعة الإعلان وإضافة بعض الجزئيات إليه لإعطائه "الصفة الإنسانية"، وبالفعل تم ذلك، وبالرغم من أنه كان من المفروض أن يكون هذا الإعلان عام (1988)، إلا أنه لم يحدث ذلك حتى حلول عام (1991) مرة أخرى، من خلال: الIUCN، الWWf، والUNEP، وأُعطي اسم: العناية بالأرض– استراتيجية للحياة المستدامة " a Strategy for Sustainable Living–Caring of Earth "، وقد كان لهذا الإعلان نتيجة اندماجية أكبر من سابقتها "WCS"، وكانت ثمرة للاستشارات المكثفة بين أعضاء منطقة الIUCN، حيث كان هدف إعلان العناية بالأرض دعم وتحسين حالة سكان العالم، وقد أبرز التقرير أن هذا الدعم يتطلب شيئين؛ أولاً: الالتزام الأخلاقي من أجل الحياة المستدامة، ثانياً: دمج عمليتي الحفظ والتطوير؛ "الحفظ: من أجل الحفاظ على حركات الإنسان ضمن القدرة الاستيعابية للأرض، والتطوير: من أجل ضمان الرفاهية والصحة والحياة الهنيئة"، كذلك أشار في نقطة أخرى مهمة إلى أن سوء العناية بالأرض زاد من مخاطر عدم تلبية احتياجات الجيل الحالي واحتياجات أحفاده، ويمكن الحد من مثل هته المخاطر من خلال ضمان توزيع الفوائد العائدة من عملية التنمية بشكل عادل ومنصف وكذلك من خلال التعلم ونشر ثقافة العناية بالأرض والحياة المستدامة[3].

ولما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية عام (1992)، برزت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي، ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة "برنامج العمل في القرن الحادي والعشرين؛ أجندة 21" تضمنت أربعين فصلاً، تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية "الزراعة، الصناعة، والموارد الطبيعية"، والتنمية الاجتماعية "الصحة، التعليم"، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها.

"وفي سبتمبر (2000)، وقّع عدد كبير من البلدان على 'إعلان الألفية'، الذي يغطي مسائل تتصل بالسلام، والأمن، والتنمية، بما في ذلك البيئة، وحماية الفئات المستضعفة، وحقوق الإنسان، والحكم الصالح، ويجمع إعلان الألفية مجموعة من الأهداف التنموية

[1] علا محمد الخواجة، مرجع سابق، ص414.

[2] **Report of the World commission on Environment and Development "Our Common Future"**،WCED،Brundtland-Denmark،1987،P:P 183-192.

[3] Ipid،W M-Adams،P:P 81-82.

المترابطة ضمن جدول أعمال دولي شامل تُعرف بـ " الأهداف الإنمائية للألفية -MDGs"[1]، والتي لم يعلن عنها رسمياً حتى مؤتمر الأمم المتحدة اللاحق سنة (2002).

"في (2002) انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المتواصلة؛ إذاً فالتطور من فكرة بيئة الإنسان (1972)، إلى فكرة البيئة والتنمية (1992)، إلى فكرة التنمية المتواصلة (2002)، حيث خرج هذا المؤتمر بأهداف سميت بـ'الأهداف الإنمائية للألفية – MDGs'* ، وانطوى على تقدم ناضج؛ ذلك أن العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر فقط على أثار حالة البيئة على صحة الإنسان، كما كان الظن عام (1972)، إنما للعلاقة وجه آخر هو أن البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الإنسان بجهده، وبما حصله من المعارف العلمية، والوسائل التقنية، إلى ثروات، حيث أن تحويل الموارد إلى ثروات هو جوهر التنمية، أما عن فكرة التنمية المتواصلة، فإنها تتقدم بنا خطوة إلى الأمام، إذ تضيف أبعاداً اجتماعية وأخلاقية لعلاقة الانسان بالبيئة، و تضع التنمية على ثلاثة ركائز: الكفاءة الاقتصادية، صون البيئة وعناصرها وقدرتها على العطاء، العدل الاجتماعي بين الناس جميعاً في حاضرهم ومستقبل أبنائهم"[2].

إلى غاية 12 ديسمبر من عام (2015) في باريس أين عُقِد مؤتمر الأمم المتحدة الداعم للبيئة والتنمية المستدامة "قمة المناخ"، حيث تعهد المجتمع الدولي ممثلاً بـ195 دولة شاركت في هذا المؤتمر وخاضت مفاوضات صعبة للتوصل إلى هذا الاتفاق، بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائه دون درجتين مئويتين، وبمتابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1.5 درجة مئوية. بعد تأكيد دول واقعة على جزر مهددة بارتفاع مستوى البحر أنها ستصبح في خطر إذا تجاوزت حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية، وأعلنت الدول الموقعة إجراءاتٍ للحدِّ من تقليص انبعاثاتها من الغازات الدفيئة في خلال الفترة المحصورة بين [2015-2030]. لكن! حتى في حال احترام هذه التعهدات، فإن ارتفاع درجة حرارة الأرض سيكون بنحو ثلاث درجات مئوية، والهدف هو التوصل إلى ذروة انبعاثات الغازات الدفيئة بأسرع ما يمكن، والقيام بعمليات خفض سريع إثر ذلك، للتوصل إلى توازن بين الانبعاثات التي تسببها الأنشطة البشرية، والانبعاثات التي تمتصها آبار الكربون، خلال النصف الثاني من القرن، في إشارة محتملة إلى الغابات وأيضاً: تقنية الالتقاط، وتخزين ثاني أكسيد الكربون التي تنبعث في الفضاء.

ومن أهم ما خرج به مؤتمر المناخ سبعة عشرَ هدفاً تُحَقَّقُ في أفق 2030، حيث تمت إضافة ثمانية أهداف للأهداف الإنمائية للألفية وسميت بـ' أهداف التنمية المستدامة – SDGs '*.

---

[1] مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، **إعداد التقارير الوطنية للأهداف التنموية للألفية**، المذكرة التوجيهية الثانية، 2003، ص04.

*الأهداف الإنمائية للألفية –MDGs هي: القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين، تخفيض معدل وفيات الأطفال، تحسين الصحة النفاسية، مكتفحة فيروس المناعة البشرية، كفالة الاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية.

[2] صالح عثمان، مرجع سابق، ص23.

* أهداف التنمية المستدامة –SDGs هي: القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، سكن ومجتمعات محلية مستدامة، الاستهلاك والانتاج المسؤلان، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية.

4. مفهوم التنمية المستدامة.

بالرغم من وضوح مفهوم التنمية المستدامة في وقتنا الحاضر، إلا أن هذا الوضوح ناتج عن المرور بعدة مراحل، فمصطلح التنمية المستدامة في بداية طرحه لم يكن يعبر عما يعبر عنه الآن، بل إنه كان عبارة عن أسلوب مطبق في الحياة بطريقة تلقائية –كما سبق تبيانه–، دون تسميتها بذلك، أو تحت أي مسميات أخرى، وهذا يعود إلى أن التنمية المستدامة تحمل في معناها ما هو أكبر من التنمية؛ فالنماء والاستمرارية هما جوهرها، والاقتصاد بمنظومته الواسعة والمعقدة بعدها الأول، وطبيعة العلاقات البشرية فيما بينهم، أو مع غيرهم من المخلوقات ممثلاً في البعد الاجتماعي هو بعدها الثاني، وأهم بعد هو البعد المختص بالبيئة والنظام الكوني باعتباره المغذي لعملية النماء.

ومن خلال هذا المطلب سيتم التعريف بالتنمية المستدامة، بعد عرض النظرة الأولية لكلٍّ من علماء: الاقتصاد، الاجتماع، والبيئة، نحوها، وصولاً إلى فكرة التكامل التي يجب أن تكون بين كل منها والتي شُدِّدَ عليه من طرف المنظمات المتابعة لتحقيقها في الفترة الأخيرة.

1.4. رؤية التنمية المستدامة من خلال أبعادها:

الاقتصاد، الاجتماع، والبيئة، كل منها ميدان واسع كثرت فيه الكتابات وتعددت الأفكار وتكاثرت، ومن هنا كانت في البداية صعوبة إعطاء تعريف للتنمية المستدامة جامع لهته المعاني الثلاثة، ومن خلال هذا الفرع اختار الباحث أن يبين مفهومها من خلال: نظرة علماء "الاقتصاد، الاجتماع، والبيئة" للتنمية المستدامة أولاً، ثم إعطاء التعريف الشامل والإجرائي لها.

1.1.4. نظرة علماء الاقتصاد للتنمية المستدامة:

يجب التفريق هنا بين ثلاث مصطلحات: التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، والنمو الاقتصادي المستدام؛ إذ تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الايجابية: الكمية منها، والنوعية، التي يشهدها الاقتصاد في بلد ما أو إقليم معين، بينما يعبر النمو الاقتصادي عن ظاهرة اقتصادية جوهرها الإنتاجية في السوق ومعدلات الناتج المحلي "GDP"، ومن هنا يتبين لنا كيف أن النمو الاقتصادي عملية ضمن التنمية الاقتصادية، "ويعتبر المسلمون أول من عالج قضايا التنمية الاقتصادية مبينين بجلاء أنها ليست عملية إنتاج فقط، وإنما هي عملية كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة التوزيع، وأنها ليست عملية اقتصادية بحتة، وإنما هي عملية إنسانية تبتغي تنمية الإنسان وتقدمه المادي"[1].

أما عن التنمية الاقتصادية المستدامة فقد عُرِّفتْ في تقرير الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة "IUCN" المعنون بـ"العناية بالأرض": أنها العملية التي تضمن استمرارية التنمية الاقتصادية عبر النمو، والتطوير عبر دعم كل من: المعرفة، التنظيم، الكفاءة المهنية، والحكمة"[2]، وعليه يمكن القول أن عملية التنمية الاقتصادية تحمل في طياتها معاني التنمية، ولكنها متعلقة فقط بالجانب الاقتصادي.

---

[1] محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي للأبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، ط01، مطابع الجمعية العلمية الملكية، السعودية، 1980، ص94.

[2] IUCN&UNEP&WWF،**Caring For Earth "a strategy for sustainable living"** ،Switzerland،1991،p10.

من خلال التدقيق في النظرة الاقتصادية للتنمية المستدامة نجدها تُهمل بشكل كبير الجانب البيئي، وغياب الجانب الاجتماعي عنه كذلك، ويتضح ذلك من خلال تركيز علماء الاقتصاد في قياسهم لعملية النمو* على مؤشرين اثنين، هما: الناتج الوطني الإجمالي"GNP"، والناتج المحلي الإجمالي "GDP"، وإن كان هذا التركيز يدل على شيء فلا يدل –حسب نظر الباحث– إلّا على قصر نظر من اعتمدهما كمؤشرين لقياس تقدم الاستدامة، فكما سيأتي ذكره في القادم من البحث فإن التنمية المستدامة لا ترتبط فقط بالبعد الاقتصادي في طرحها، أو حتى في عملية قياس تطورها، بالرغم من أن مؤشري "GNP و GDP" من أهم المؤشرات التي ينعكس من خلالهما تقدم الاقتصاد من تخلفه في بلد ما، إلَّا أن النظرة إلى التنمية المستدامة من جانب اقتصادي بحت هي نظرة قاصرة كما وصفها مالك بن نبي بأنها: "وثنية جديدة يصير الإنسان فيها من عباد صنم جديد اسمه الاقتصاد"[1].

ونتج عن إغفالهم هذا ضرورة البحث عن علاقة توافقية بين كل من "الاقتصاد، البيئة، والإنسان"، وهو ما تم مؤخراً.

2.1.4. نظرة علماء الاجتماع للتنمية المستدامة:

يدخل في مفهوم التنمية المستدامة من وجهة نظر علماء الاجتماع المصطلحات: "الثقافة، المدنية"، ويعبر عنها ابن خلدون بالعمارة في كثير من المواضع، ويربطها بالحضارة التي يعتبرها: "غاية العمران ونهاية عصره وأنها مؤذنة بخرابه"[2]؛ إلّا أنّ لكل من هاته المصطلحات معنىً مستقلاً عن غيره، وفي نفس الوقت يرتبط كل منها بالآخر، فالحضارة هي: "الحركية ووتيرة التقدم للكسب الإنساني العام "المادي، التقني، والأدبي"، فهي عالمية وجوهرها تعزيز الخبرة الإنسانية وتعميمه"[3]، بينما تعبر المدنية عن: "تجسيد تحقيق هذه الحضارة والمكسب الإنساني في تربة ثقافية، وإنسانية، واجتماعية معينة، وتاريخية"[4]، أما الثقافة فهي: "فاعلية اجتماعية وفردية نشيطة تتعلق بأسلوب رؤية الجماعات لنفسها وتاريخها وواقعها وتعاملها معه"[5].

يسعى علماء الاجتماع إلى إنشاء مجتمع مستدام أساسه المنظومة الأخلاقية التي تعكس: علاقة الفرد بالفرد على المستوى الجزئي، كذلك علاقة الفرد بالمجتمع، وعلاقة المجتمع بالفرد على المستوى الكلي، فهي علاقة تكافؤ ذات اتجاهين: من الجزئي إلى الكلي، ومن الكلي إلى الجزئي، ويركزون في طرحهم هذا على نظامين، هما: "نظام الحقوق ونظام الواجبات"؛ فللفرد حق على المجتمع كما أن للمجتمع حق على الفرد، ولكن لا يجوز للفرد المطالبة بحقه من المجتمع إلا إذا أدى ما عليه من واجبات تجاهه، كذلك هو الحال بالنسبة للمجتمع إزاء الفرد.

كما أنهم يضيفون لهذا الطرح متغير الزمن؛ فهو طرح جيلي بمعنى: "ضمان المجتمع المستدام بين أفراد الجيل الواحد"، وكذلك هو طرح "بين الأجيال" –Intergeneration– بمعنى: حق الجيل الحاضر على السابق، وحق الأجيال المستقبلية على الجيل الحاضر،

---

* باعتباره عملية ضمن التنمية.

[1] مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، ط03، دار الفكر، سوريا،1987، ص105.

[2] عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ب.ط، دار الشعب، مصر، 1950، ص334.

[3] برهان غليون وسميرأمين، **حوار الدين والدولة**، ط01، المركز الثقافي العربي، لبنان، 1996، ص76.

[4] المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

[5] المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

وهذا كله في عملية لشحذ الموارد البشرية لتحقيق الرفاهية الإنسانية بالاعتماد على الموارد الطبيعية التي تحددها الثقافة المحلية، فعلى سبيل المثال: في المجتمعات المستهلكة للحوم والأغذية الزراعية، يُشجَّع في بعض الأحيان القضاء على الغابات وتدهور التربة، وفي المجتمعات المستهلكة للسمك يُضغَطُ على البيئة البحرية –تحت الماء–، وهذا ما يضيع حق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد المُبَدَّدة.

وضع علماء الاجتماع ببرنامج التطوير للأمم المتحدة (UNDP) مؤشراً لقياس درجة الاستدامة منذ سنة 1990، وقد سميَّ "مؤشر التنمية البشرية HDI"، وتتمحور عناصره الرئيسية في: "متوسط العمر المتوقع عند الولادة، متوسط سنوات الدراسة المتوقع 'المعرفة'، والقدرة الشرائية للفرد 'مستوى المعيشة'"[1]. يمكن الملاحظة هنا أن هذا المؤشر أخذ –في طرحه–بعين الاعتبار مالا يتعدى البعد الاجتماعي، فكل من متوسط العمر، والمعرفة، ومستوى المعيشة، تصب في قالب اجتماعي، باستثناء "مستوى المعيشة" الذي يحتوي على نسبة ضئيلة من الجانب الاقتصادي؛ من ناحية أن مستوى المعيشة يحتاج إلى "الدخل الفردي" الذي يعتبر من المؤشرات الاقتصادية.

ولكن السعي إلى استدامة التنمية من خلال التركيز على الجانبين: الاجتماعي، والاقتصادي، لا يتم إلا من خلال قبول نظريات البيئة، باعتبار الإنسان عنصر من عناصرها.

3.1.4. نظرة علماء البيئة للتنمية المستدامة:

يُميِّز العلماء بين نوعين من البيئة "البيئة الحية، والبيئة الجامدة"؛ فالبيئة الجامدة تعبر عن الطبيعة التي خلقها الله في مضمونها الشامل، أما البيئة الحية: فهي تشمل: الإنسان، النبات، والحيوان.

يشير علماء البيئة إلى ضرورة الاهتمام بالنواحي البيئية، والحفاظ على التوازن بين البيئتين الجامدة والحية، فكل منهما في حاجة للأخر من أجل بقائه، ولا يكون هذا الحفاظ إلا بالالتزام بالمنظومة الأخلاقية تجاه البيئة، وخاصة من قِبَلِ الإنسان، كونه العنصر الذكي في البيئة والذي يتميز بالعقل عن غيره من العناصر البيئية الأخرى، وفي هذا السياق يشددون على علماء الاقتصاد الالتزام بالناحية الأخلاقية لاستغلال الموارد، فاستغلال الموارد الطبيعية من أجل إشباع حاجات الإنسان غير المحدودة بشكل لا أخلاقي وغير عقلاني يجعل من فكرة "عدم النمو" أمر مفضل وجدير بالنظر.

صاغ علماء البيئة مؤشرات تقيس: تدهور الوضع البيئي، استقراره، أو نموه، نذكر مؤشرين مهمين، هما :"مؤشر التقدم الحقيقي GPI"[*2]، و"مؤشر الكوكب السعيد HPI"[**]، حيث يرى واضعو مؤشر الـ"GPI" أن الناتج الإجمالي "GDP" ليس كافيا ليُعتبر مقياساً لعملية الاستدامة، أما عن واضعي مؤشر الكوكب السعيد "HPI" فقد وضعوه على أساس مؤشرات ثلاثة مختلفة؛ "فاعتبروا عند صياغتهم لهذا المؤشر كلا من: "متوسط العمر المتوقع، الآثار البيئية، ورفاهية الناس"[3]، وهنا نجد أن البيئة لم تُسهم وحسب في

[1] UNDP, **Human Development Report**,1st report, Oxford University press, 1990, USA, pp 09-10.

[*] Genuine Progress Indicator: يهدف مؤشر التقدم الحقيقي إلى عكس الرفاه الاقتصادي المستدام واستندت صياغته على أساس الناتج المحلي الاجمالي "GDP"، ولكن! تم تعديلها لمعالجة قيمة عمل كل من: الأسرة، والمجتمع، ويخصم تكاليف كل من: التنقل، التلوث، تدهور الأراضي، والحوادث الصناعية.

[**] Happy Planet Indicator : مقياس يبين الكفاءة البيئية المرتبطة برفاه الإنسان.

[3] عودة راشد الجيوسي، **الإسلام والتنمية المستدامة**، ط02، Friedrich Ebert، الأردن، 2013، ص56.

عملية التنمية المستدامة، بل هي أمر محوري فيها، من خلال ما يعكسه مؤشر الـ"GPI" الاقتصادي والـ"HPI" المازج بين البيئي والاجتماعي.

ومن هنا نلاحظ أن: علماء البيئة يسعون من خلال نظرتهم للتنمية المستدامة إلى عدم إهمال أي مجال مما سبق ذكره، بل تسير وفق نظام للدمج بين كل ما قاله علماء الاقتصاد، وعلماء الاجتماع، الأمر لذي يجعل من طرح علماء البيئة الطرح الأقرب إلى عملية التنمية المستدامة.

2.4. تعريف التنمية المستدامة:

نأتي إلى التعريف الشامل للتنمية المستدامة من خلال معناها اللغوي، وذلك بتعريفها كما جاء في معاجم اللغة العربية، ثم المعنى الاصطلاحي لها:

1.2.4. التعريف اللغوي:

التنمية المستدامة مركب لفظي من كلمتين "تنمية، ومستدامة":

فالتنمية: من الفعل نَمَا ويَنْمُو نُمُوًّا: زادَ، كنَمَى ينْمِي نَمْياً ونُمِيًّا ونَماءً ونَمِيَّةً وأنْمَى الحَدِيثُ: ارْتَفَعَ. ونَمَيْتُهُ ونَمَّيْتُهُ: رَفَعْتُهُ وعَزَوْتُهُ[1].

والمستدامة: من الفعل دامَ يَدُومُ ويَدامُ دَوْماً ودَواماً ودَيْمومَةً ودِمْتَ بالكسرِ تَدُومُ نادِرَةٌ. وأدامَه واسْتَدامَه وداوَمَهُ: تأنَّى فيه أو طَلَبَ دَوامَهُ.[2]

2.2.4. التعريف الاصطلاحي:

باعتبار التنمية المستدامة مركب لفظي من كلمتين، وبما أننا نبحث عن تبيان التعريف الاصطلاحي لهذه العملية، وجب منهجياً أن نجعل من الكلمتين مصطلحين، ونأتي على تعريف كل مصطلح على حدا، ومنه يتشكل لنا التعريف الاصطلاحي للتنمية المستدامة:

1.2.2.4. التنمية اصطلاحا:

عُرِّفت التنمية في بادئ الأمر كمرادف للنمو الاقتصادي، حيث اشتملت في تعريفها على معنيي الدخل والتغيرات الأساسية في البنيان الاقتصادي.[3]

وكتعريف إجرائي نعرف التنمية بأنها: عملية تحقيق الرفاه: الاقتصادي، والاجتماعي، لجميع أفراد المجتمع، وذلك باعتبارهم وحدات اقتصادية ذات طابع اجتماعي، دون إغفال أن التنمية مقياس لتقدم الأمم من تخلفها.

---

[1] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي 'الفيروز أبادي'، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط08، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2005، باب الواو والياء، فصل الميم، ص1727.

[2] المرجع السابق، باب الميم، فصل الدال، ص1432.

[3] صالح مفتاح وريمة عمري، **الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، المقام يومي 3-2012/12/4، جامعة قالمة، الجزائر، ص223

2.2.2.4. المستدامة:

بعد التعريف بالتنمية، نأتي إلى تعريف الاستدامة، باعتبارها أساس الدراسة، والمميز لها عن غيرها من التنميات.

تعرف الاستدامة بأنها الإبقاء على إمدادات رأس المال الطبيعي.[1] ولكن هذا التعريف غامض بعض الشيء، فإذا فهمنا منه أن "الإبقاء" جاءت بمعنى الاستمرارية، فأين دور "الماضي" هنا؟، كذلك إذا فهمنا من كلمة "إمدادات" أنها الموارد فأين هو مصدر هاته الموارد في هذا التعريف؟، أم هي موارد من دون مصادر؟، وأخيراً "رأس المال الطبيعي"؛ فكما أشار الباحث في سابقٍ من البحث أن الطبيعة ممثلة في شق البيئة الجامدة، فأين دور رأس المال البيئي الحي؟ والنظرة العامة لهذا التعريف تعكس صيغته الاقتصادية البحتة، ولهذا اختار الباحث التعريفين التاليين للاستدامة، باعتبارهما أشمل وأوضح:

فتُعرَّف: الاستدامة باعتبارها "ذات أبعاد ثلاثة، الماضي، الحاضر، والمستقبل، وأن لهذه الأبعاد نوع من الترابط الجدلي، فيجب على الإنسان أن يكون في حالة سوية؛ بأن يأخذ العبرة من الماضي، والقوة من إمكانات الحاضر، ليخطو من خلالها جميعاً نحو عتبة المستقبل"[2].

وتُعرف بأنها: "إعادة التوافق بين سلوك المدى القصير والمدى الطويل في خدمة الإنسان بشكل من الاتحاد والتلاحم"[3].

3.2.2.4. التنمية المستدامة:

تجدر الإشارة قبل عرض التعاريف التي أعطيت للتنمية المستدامة، إلى أنها استمرار للنماذج التنموية السابقة لها، ولا يمكن فصلها عنها مهما كانت الأسباب، وفيما يلي تعريف التنمية المستدامة كما عرفتها المنظمات الدولية الداعمة* لها:

-عُرِّفت التنمية المستدامة كمركب لفظي كامل في تقرير برونتلاند بأنها: تنمية تلبي حاجات الجيل الحاضر، دون التأثير سلباً على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم الخاصة[4].

---

[1] عودة راشد الجيوسي، مرجع سابق، ص23، نقلاً عن:Erik MOSTERT، **A Framework for Conflict Resolution**، water international journal، volume 23، issue 04، 1998، P206.

[2] عبد الكريم بكار، **نحو فهم أعمق للواقع الإسلامي**، ط03، دار القلم، سورية، 2011، ص62.

[3] PierreDelaporte et Teddy Follenfant،**Dévelopment Durable**،Edition le recherche midi،pars،2002،p 117 .

*أهم هذه المنظمات: شبكة منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تنبثق عنها المنظمات التالية: "لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان HCDH، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE، صندوق الأمم المتحدة للسكان FNUAP، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-Habitat، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO، برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD، منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى UNRWA"، والصندوق العالمي للطبيعة WWF، منظمة الصحة العالمية OMS، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية OMM، المنظمة العالمية للملكية الفكرية OMPI، الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية UIT، برنامج الأغذية العالمي PAM، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية FIDA، ومنظمة العمل الدولي OIT. **نقلاً عن**: الموقع الالكتروني لدليل المنظمات الدولية، على الرابط:**https:\\www.mandint.org\ar\guid-io.**

[4] WCED، **Report of the World commission on Environment and Development "Our Common Future"**، Brundtland-Denmark،1987،P39

–عرفها أيضاً الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN بأنها: عملية تسعى لتحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة.[1]

– عُرِّفَت كذلك بأنها: عملية استغلال النظم البيئية الداعمة، بحيث تكون أكثر فاعلية في تحقيق حاجيات البشر، وهذه التنمية تعتمد على المصادر المتجددة طبيعياً، وتشبع حاجاتنا بصورة لانهائية[2].

بعد عرض أهم التعاريف المعنية بالتنمية المستدامة والتي سبقت هذه الدراسة، يتضح لنا اتصال كلٍّ منها بالآخر، وأنها تصب في قالب واحد، الأمر الذي يجعلها محل اتفاق، ويتضح ذلك من خلال المرونة الملموسة في صياغة كل من التعاريف السابقة.

وعليه يمكن صياغة التعريف الإجرائي للتنمية المستدامة بأنها: التفكير بطريقة عقلانية في ما يترتب على الفرد القيام به، من أجل تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاته، وتحقيق الرفاهية، وتطبيقه بما لا يمس المنظومة البيئية بضرر، وفق الموارد الاقتصادية المتاحة، وبما لا يتنافى مع المعطيات الاجتماعية، وفق دالة تصور الدمج العادل بين كل ما سبق في توليفة توافقية تضمن حق الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة "المستقبلية".

محترزات التعريف:

- التفكير بطريقة عقلانية: التخطيط من أجل التنمية المستدامة.
- ما يترتب على الفرد القيام به: تبيان أن التنمية المستدامة تعنى بكل فرد في العالم.
- أقصى إشباع لحاجاته وتحقيق الرفاهية: ضمان العيش الهانئ لكل فرد في العالم.
- وتطبيقه: في عملية لتجسيد هذا التفكير العقلاني على أرض الواقع.
- بما: الإطار العام لهذا التطبيق.
- لا يمس المنظومة البيئية بضرر: البعد البيئي.
- وفق الموارد الاقتصادية المتاحة: البعد الاقتصادي.
- لا يتنافى مع المعطيات الاجتماعية: البعد الاجتماعي.
- توليفة توافقية: نموذج الدوائر المتشابكة "Interlocking Circle" الموضوع من قبل منظمة الأمم المتحدة.
- تضمن حق الجيل الحاضر: تحميل مسؤولية تحقيق التنمية المستدامة للجيل الحاضر.
- والأجيال اللاحقة "المستقبلية": تحميل مسؤولية كل جيل أن يفكر في الجيل القادم، بجعل عملية التنمية غير محددة بزمن، فكل جيل يضمن استدامة العملية للجيل الذي يليه.

5. خاتمة:

بالرغم من أن الطرح الأول لعملية التنمية المستدامة كان ضمن مؤتمرات الأمم المتحدة التي عُقِد أولها في السبعينات من القرن العشرين وهي فترة طويلة نسبياً، إلا أن هذه الفترة تعتبر قصيرة جداً بالنسبة لمتطلباتها وأهدافها، ومرة أخرى يثبت الإسلام أسبقيته

[1] Ipid، IUCN&UNEP&WWF، P8.
[2] Leif E. Christoffersen،**IUCN: A Bridge-Builder for Nature Conservation**،GREEN GLOBE YEARBOOK،6th edition،Oxford University Press،UK،1997،P62.

إلى الدعوة من أجل تحقيقها، بالرغم من عدم اصطلاحه عليها بذلك، وذلك من خلال ملاحظة أن الإسلام في كل جزئية من جزئياته يثبت أنه هو التنمية المستدامة؛ حيث أعطى نموذجاً مفصلاً بتنزيل رباني يُنشِئ تحقيق مبتغى التنمية المستدامة في طرحها الحديث، وتعدى بذلك معنى الاستدامة في الحياة الدنيوية أين يكون للزمن تأثير، إلى الاستدامة في الحياة الأخروية أين يتحقق معنى الخلود ويفقد عنصر الزمن قيمته، فيتحقق مقصد التنمية المستدامة 'الحياة الطيبة'، لمن 'آمن وعمل صالحاً' في دنياه، أين كان يشغل دور 'خليفة الله' في أرضه. وهذا ما يؤكد صحة الفرضيات محل الاختبار.

وعليه فقد خرج البحث بنتائج مهمة، تتلخص في:

- يعتبر الإنسان هو محور عملية التنمية المستدامة باعتباره الموضوع والحكم، ويتضح ذلك من خلال تطبيقها أين يكون هو: المطبق؛ باعتباره العنصر الذكي في هذه الحياة وتميزه بالعقل عن سائر المخلوقات، وهو المقيم؛ من خلال إسقاط التقدم المنجز للعملية على المعايير الموضوعة، وهو المقوم؛ من خلال تعديل ما يجب تعديله قصد تحقيق التقدم المطلوب.
- إن الجذور التأصيلية للتنمية المستدامة مرتبطة مباشرة بالإنسان، هذا الأخير الذي يرجع في أصل خلقته إلى الإسلام، مصداقا لقوله تعالى:﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾، وقوله –صلى الله عليه وسلم–: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه».
- في الإسلام لا يتوقف معنى الاستدامة على الحياة الدنيا فقط، وإنما يتعداها إلى الحياة الآخرة المرتبطة مباشرة بالإيمان الذي يحقق الحياة الطيبة في الحياة الآخرة.
- إن التنمية المستدامة عبارة عن مزيج من أبعاد لا يمكن أن يستَفرِدَ أحدها بها دون الآخر؛ حيث تتكامل أبعاد التنمية المستدامة، ويتجلى هذا التكامل من خلال اعتبار: البعد الاقتصادي التجسيد الفعلي للتنمية المستدامة، والبعد البيئي المرتكز الأساسي لها، أما البعد الاجتماعي فهو المحفز الداخلي للتنمية المستدامة.

6. قائمة المصادر والمراجع:

1) ابن أبي حديد، **شرح نهج البلاغة**، تحقيق: محمد عبد الكريم النمري، ط01، دار الكتب العلمية، لبنان، 1998.
2) أبو جعفر الطبري، **تاريخ الطبري "تاريخ الأمم والملوك"**، ط02، دار التراث، لبنان، 1967.
3) أبو عبد الله أحمد بن حنبل 'الإمام أحمد'، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط01، مؤسسة الرسالة، سوريا، 2001.
4) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج05، ط03، دار الفيحاء، سوريا،2000.
5) أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي، **دراسات في تاريخ الثقافة العربي "القرن 5–15"**، 1982، ترجمة: أيمن أبو شعر، دار التقدم، روسيا، 1989.
6) برهان غليون وسميرأمين، **حوار الدين والدولة**، ط01، المركز الثقافي العربي، لبنان، 1996.
7) خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، ط01، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.
8) صالح عثمان، **محطات تاريخية في الكفاح البيئي**، مجلة البيئة والتنمية، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، مجلد خاص، 2002.

9) صالح مفتاح وريمة عمري، **الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، المقام يومي 3-2012/12/4، جامعة قالمة، الجزائر.

10) عباس محمود العقاد، **عبقرية عثمان بن عفان -"-**، تحقيق: إبراهيم الصابر، ط01، دار التقوى ودار العلم والمعرفة، مصر، 2016.

11) عباس محمود العقاد، **عبقرية علي -"-**، تحقيق: إبراهيم الصابر، ط01، دار التقوى ودار العلم والمعرفة، مصر، 2016.

12) عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ب.ط، دار الشعب، مصر، 1950.

13) عبد الكريم بكار، **نحو فهم أعمق للواقع الإسلامي**، ط03، دار القلم، سورية، 2011.

14) علا محمد الخواجة، **العولمة والتنمية المستدامة**، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، ج01، ط01، منظمة اليونسكو UNISCOوالأكاديمية العربية للعلوم، 2006.

15) عودة راشد الجيوسي، **الإسلام والتنمية المستدامة**، ط02، Friedrich Ebert، الأردن، 2013.

16) مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، ط03، دار الفكر، سوريا،1987.

17) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي 'الفيروز أبادي'، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط08، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2005..

18) محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي للأبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، ط01، مطابع الجمعية العلمية الملكية، السعودية، 1980.

19) مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، **إعداد التقارير الوطنية للأهداف التنموية للألفية**، المذكرة التوجيهية الثانية، 2003.

20) William M-lafferty & Oluf Langhelle،**Towards Sustainable Development**،1st edition،Macmillan Press LTD،UK،1999.

21) IUCN & UNEP & WWF & FAO & Unesco،**World Conservation Strategy "WCS"** ،UK،1980.

22) IUCN&UNEP&WWF،**Caring For Earth "a strategy for sustainable living"** ،Switzerland،1991.

23) Leif E. Christoffersen،**IUCN: A Bridge-Builder for Nature Conservation**،GREEN GLOBE YEARBOOK،6th edition،Oxford University Press،UK،1997

24) Pierre Delaporte et Teddy Follenfant ،**Dévelopment Durable**، Edition le recherche midi،pars،2002.

25) UNDP, **Human Development Report**,1st report, Oxford University press, UK, 1990.

26) W M-Adams،**Green Development**،3rd edition،2009،Taylor&Francis e-library،USA.

27) WCED ،**Report of the World commission on Environment and Development "Our Common Future"** ، Brundtland-Denmark،1987.

28) Erik MOSTERT ،**A Framework for Conflict Resolution** ،water international journal ،volume 23 ،issue 04 ، 1998.

29) الموقع الالكتروني لدليل المنظمات الدولية، على الرابط: **https:\\www.mandint.org\ar\guid-io**.